الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

5 **ربيع أول** 1439 –23 **نوفمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

• شؤون الأسرة" يستعرض نظام حقوق كبار السن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1592086

«عكاظ» (الرياض) Okaz_online@

بحث مجلس شؤون الأسرة، أمس (الأربعاء)، برئاسة وزير العمل رئيس المجلس الدكتور علي الغفيص، نظام حقوق كبار السن ومتابعة أداء الجهات الحكومية، ومشروع المراكز النهارية، إلى جانب الاتفاقيات وبرامج التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية.

كما تناول مجلس شؤون الأسرة مهمات رؤساء اللجان (التنظيم الداخلي)، في حين قدّم ممثل وزارة الداخلية عرضا لبرامج مقترحة، ويتكون المجلس من مجموعة من الأعضاء والعضوات من مختلف الجهات الحكومية والخاصة، ومن المختصين والمختصات في مجال الأسرة والمرأة والطفل، ويضم في عضويته الأميرة لولوة الفيصل بن عبدالعزيز، الدكتور عبدالعزيز بن سلمه، سعد السيف، سعد اليحيى، والدكتور علي الغامدي، ذعار المحيا، الدكتورة هيا العواد، غادة السبيعي، الدكتور بندر السويلم، الدكتورة أمل فطاني، الدكتورة لانا بن سعيد، الدكتورة مها المنيف، الدكتورة رجاء باحاذق، الدكتور إبراهيم العبيدي، هدى النعيم، الدكتور سامي الدامغ، والدكتورة هلا التويجري.

ويسعى المجلس ليكون الجهة الرسمية التي تمثل المرأة والأسرة والطفل في المنظمات الدولية، ولتوحيد جهود القطاعات الحكومية كافة فيما يتعلق بقضايا الطفل والمرأة وكبار السن، إذ إنه يجمع بين التمثيل القيادي من مختلف الوزارات والخبراء المختصين في قضايا الأسرة، إضافةً لممثلين من هيئة حقوق الإنسان وبرنامج الأمان الأسري.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إيقاف الإصدار الفوري لرخص القيادة.. وإعادة النظر في الغرامات والمخالفات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25585558

الرياض-الحياة

أكد اللواء بسام العطية من وزارة الداخلية أن الوزارة تعكف على وضع خطة مرورية جديدة تشمل تطوير الخطة القائمة حالياً، مؤكداً أن الداعي لذلك هو ما تشهده المدن من طفرة في الكثافة السكانية، ومثلها في مشاريع البنى التحتية ومشاريع الطرق، وكذلك في السلوك البشري وحجم المسؤولية لدى المستخدم للطريق، وأسلوب تعامله مع هذه الطفرات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فجوة وفراغ بين الواقع والحاجة وطبيعة الأنظمة وإداراتها.

جاء ذلك، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته وزارة الداخلية أمس، في مقر نادي ضباط قوى الأمن الداخلي بالرياض، لخمسة من قياداتها يمثلون الوزارة ذاتها والإدارة العامة للمرور والقوات الخاصة لأمن الطرق، وهم المتحدث الأمني بالوزارة اللواء منصور التركي، واللواء بسام العطية أحد قيادات الوزارة، والمدير العام للمرور العميد محمد البسامي، وقائد القوات الخاصة لأمن الطرق اللواء زايد الطويان، ومدير العلاقات والإعلام بالأمن العام العقيد سامي الشويرخ، الذين تحدثوا عن الإجراءات التي تعكف عليها الوزارة ممثلة بعددٍ من قطاعاتها ذات العلاقة بتطوير وتحديث أنظمة وخطط المرور، بما يتماشى مع مبادرات برنامج التحول الوطني 2020، ورؤية المملكة 2030.

وأوضح اللواء العطية أن الأرقام والإحصاءات تؤكد حاجتنا إلى تحديث وتطوير خططنا المرورية، مبيناً أن الحوادث تتصدر القوائم دائماً، بأكثر من 460 ألف حادثة حتى نهاية عام 2016، بمعدل حادثة لكل دقيقة، فيما سجلت الإحصاءات أكثر من 30 ألف إصابة، إي بمعدل 4 إصابات لكل ساعة، أما حجم الحوادث بشكل عام في الطرق الخارجية والداخلية فهي 70 في المئة تقريباً خارج المدن، و30 في المئة داخل المدن، وحجم الوفيات تجاوز حاجز 7 آلاف وفاة في هذا العام 2017، أي بمعدل 20 حالة وفاة يومياً، لافتاً النظر إلى أن الشريحة الأكبر في حالات الوفاة كانت شريحة الشباب بنسبة 30 في المئة من عمر 18 عاماً إلى 30 عاماً.

من جهته، أشار اللواء التركي إلى أن الخطة المرورية، التي تعكف عليها الوزارة حالياً، وتشهد تطويراً وتحديثاً، ستعتمد على التقنية والتنسيق مع عددٍ من الجهات ذات العلاقة، مثل وزارة النقل وأمانات وبلديات المناطق والمحافظات، مؤكداً أن الخطة المرورية الجديدة ستضمن السلامة المرورية لكل مستخدمي الطريق، إلا أن نجاحها مرهون بتعاون المواطن ووعيه بأهمية النظام والتعاطي معه باحترام.

بدوره، أشار العميد البسامي إلى جهود الإدارة العامة للمرور، التي راجعت خططها التشغيلية وعملياتها الإلكترونية، وباشرت تطوير إجراءاتها مع ما يتوافق مع المستجدات القائمة، بعد صدور الأمر السامي المتضمن تطوير الإجراءات المرورية وتطبيق نظام المرور الجديد على الذكور والإناث على حدٍ سواء من الحاصلين على رخص قيادة، لذا كان لا بد من الوقوف على كثير من التحديات التي تواجه عملية التطوير، والمتمثلة بالوفيات والإصابات الناتجة من حوادث الطرق البالغة 7489 حالة في عام 1438هـ جميعها بسبب مخالفات أنظمة المرور، ومن التحديات أيضاً إيجاد منصة بيانات في المرحلة المقبلة تضمن توحيد الإجراءات مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية الشريكة، بما يتوافق مع بيانات الصحة العالمية.

وعدّ مدارس تعليم القيادة من التحديات التي تؤثر بشكلٍ مباشر على سلوك قائد المركبة، لذا يجب أن تتوافق مع برنامج السلامة العامة، كما تعد الموارد البشرية والتجهيزات الآلية من أحد أهم التحديات، ومثل ذلك السياسات والإجراءات المرورية وتباينها في مناطق المملكة، لافتاً الانتباه إلى أن التقنية وتطويعها بشكلٍ أكثر من القائمة حالياً من التحديات التي تتطلب معالجتها والتعامل معها، وأخيراً، يمثل رضا مستخدم الطريق، والمستفيد من خدمات المرور، تحدياً رئيساً يجب التعامل معه بشكلٍ جاد.

5

وأكد العميد البسامي أن التحديات وآليات التعامل معها وتخطيها تتواءم مع مبادرات برنامج التحول الوطني، والمبادرات الرئيسة المعنية بها الإدارة العامة للمرور، ضمن برنامج السلامة العامة والخطة الاستراتيجية للإدارة العامة للمرور.
وأبان أن إدارة المرور وظفت قواعد البيانات وعمدت على تطوير شراكاتها في التصميم الجديد لخطة للإدارة العامة للمرور التي سيعلن عنها في الأشهر المقبلة، التي جاءت في ثمانية مرتكزات، تبدأ بمراجعة وتحديث الخطة الاستراتيجية الحالية بما يتوافق مع برنامج التحول الوطني، ثم صياغة الأنظمة واللوائح الخاصة بقوانين المرور المتوافقة مع المستجدات الحالية، ولا سيما أن الإدارة تدرس حالياً إعادة النظر في مستوى الغرامات والمخالفات بما فيها المخالفات التي تؤثر على السلامة العامة، وعدّ تطوير القدرات والإمكانات من أهم المرتكزات، إذ يعمل حالياً على تطوير اللائحة التنظيمية والمواصفات الفنية بما يضمن جودة وتحسين سلوك قائد المركبة، وقال: «بدأنا في الإجراء والمراقبة على المدارس في تنفيذ البرامج، لذا أصدرت الإدارة قراراً بإيقاف الإصدار الفوري لرخص القيادة، والعودة مرة أخرى إلى الـبرامج الـتدريبية الواردة في اللائحة التنظيمية».
من جانبه، أكد اللواء الطويان أن القوات الخاصة لأمن الطرق تعمل على صياغة خطتها بما يتواءم مع استراتيجيات ومبادرات التحول الوطني، وتعتمد على مرتكزات عدة، مبيناً أن هناك شراكة وتنسيقاً دائماً مع الإدارة العامة للمرور في ما يتعلق بخططهم داخل المدن لتتواكب مع خطط أمن الطرق خارج المدن، لذلك لدى قوات أمن الطرق تحديات يجب التعامل معها، ومرتكزات يعمل عليها لتصميم خطط حديثة تتناسب مع مستجدات الحياة والواقع المعاش حالياً.
وكشف عن اتفاق جرى مع وزارة النقل لتركيب لوحات إرشادية وتحذيرية على جميع الطرق، ومثل ذلك تركيب حواجز تضمن السلامة المرورية لمستخدمي الطرق السريعة والطويلة، للحد من الإصابات المترتبة على الحوادث عند وقوعها.
وأشار إلى تحديث المخالفات المرورية التي ترصدها التقنية الموجودة حالياً، وذلك باستخدام تقنيات جديدة من شأنها ضمان سلامة مستخدمي الطريق.
من جانبه، نوه المتحدث الأمني لوزارة الداخلية بجهود إدارة المرور وقيادة أمن الطرق لإعادة النظر في السرعات المسموح بها على الطرق، والتي قد تصل إلى 140 كم/ ساعة على الطرق السريعة المؤهلة لذلك، مؤكداً أن تعديل السرعات سيخضع لمعايير خاصة، منها ملاءمة الطريق والمرافق التي تقع على جنباته، مشدداً على أهمية تقيد السائق باللوحات الإرشادية، التي تحدد السرعات، وتحمل تعليمات تضمن له السلامة.

الحياة AL HAYAT

المملكة تستكمل إجراء التقويم الخارجي للوائح الصحية الدولية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25581610

دمام - الحياة
استكملت المملكة إجراء التقويم الخارجي المشترك للوائح الصحية الدولية، الذي أجرته في آذار (مارس) ٢٠١٧، لتضع نفسها بين 50 دولة أكملت الإجراء، مؤكدة أنها تمكنت من بلوغ تلك المرحلة عبر خطوات بدأت في 2005 حينما صدرت اللوائح الصحية الدولية والتزمت المملكة رسمياً مع بقية دول العالم بتطبيقها، فيما دخلت اللوائح حيز التنفيذ الفعلي في المملكة والعالم عام 2007، وفي 2014 أكملت المملكة القدرات الأساسية اللازمة لتطبيق اللوائح، معلنة استيفائها الشروط بعد تفشي وباء الأيبولا في غرب أفريقيا عام ٢٠١٤، إذ تبينت الحاجة إلى تقوية تطبيق وتقويم اللوائح الصحية الدولية في كل الدول.
وأوضحت أن اللوائح الصحية الدولية تعتبر مجموعة التدابير والإجراءات الملزمة قانوناً لدول العالم بغرض الحماية من المخاطر المهددة للصحة العامة والحيلولة دون انتشار الأمراض على الصعيد الدولي، من دون الإخلال بكرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، مشيرة إلى أن دول العالم اتفقت على استحداث آلية تقويم جديدة يتم فيها إجراء تقويم خارجي طوعي مستقل لقدرات الدول على تطبيق اللوائح الصحية الدولية في 19 مجالاً تقنياً، تحت ثلاثة محاور رئيسة

تشمل: قدرات الرصد للمخاطر المهددة للصحة العامة، وقدرات الاستجابة للمخاطر المهددة للصحة العامة، وقدرات الوقاية من للمخاطر المهددة للصحة العامة، كما تبع ذلك إعداد وتنفيذ خطة وطنية مبنية على نتائج التقويم لسد الثغرات والحفاظ على المنجزات المتعلقة بتطبيق اللوائح الصحية الدولية.

وأفادت «الصحة» بأن 50 دولة استكملت إجراء التقويم الخارجي المشترك للوائح الصحية الدولية، ومنها المملكة، التي أجرت التقويم في مارس 2017، وصدر التقرير النهائي، وتم نشره في موقع منظمة الصحة العالمية، إذ أظهر التقويم تحقيق المملكة بتفوق القدرات اللازمة في معظم المجالات التقنية الـ 19، بحيث أظهر التقويم مستوى الاستعداد العالي في المملكة مقارنة بجميع دول المنطقة التي اشتركت في التقويم، كما أظهر التقويم بعض الفرص لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة ومنها التنسيق والاتصالات بين القطاعات المعنية بالصحة العامة، ومكافحة ورصد الأمراض الحيوانية المنشأ والسلامة الحيوية والأمن البيولوجي ونظام المختبرات الوطنية.

وتعكف «الصحة» بالعمل مع شركائها داخل وخارج المملكة على إعداد خطة عمل وطنية مدعمة بمؤشرات أداء للحفاظ على الجودة والكفاءة في المجالات التقنية التي تتفوق فيها المملكة، ولتحسين المجالات التي أظهر التقويم حاجتها إلى التحسين، كما تقتضي الخطة إجراء تقويم ذاتي مدعم بفرضيات تحاكي أنواعاً مختلفة من الأحداث والطوارئ المهددة للصحة العامة، ويتبع ذلك إعادة التقويم الخارجي المشترك خلال السنوات الثلاث المقبلة.

«الداخلية» تستعرض في مؤتمر صحفي إجراءات تطويرها للخطط المرورية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1640301

متابعة - الرياض الإلكتروني

أكد اللواء بسام العطية من وزارة الداخلية أن الوزارة تعكف على وضع خطة مرورية جديدة تشمل تطوير الخطة القائمة حالياً، مؤكداً أن الداعي لذلك هو ما تشهده المدن من طفرة تتضمن طفرةً في الكثافة السكانية، ومثلها في مشروعات البنى التحتية ومشروعات الطرق، وكذلك في السلوك البشري وحجم المسؤولية لدى المستخدم للطريق، وأسلوب تعامله مع هذه الطفرات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فجوة وفراغ بين الواقع والاحتياج وطبيعة الأنظمة وإداراتها.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته وزارة الداخلية اليوم في مقر نادي ضباط قوى الأمن الداخلي بالرياض، لخمسة من قياداتها يمثلون الوزارة ذاتها والإدارة العامة للمرور والقوات الخاصة لأمن الطرق، وهم المتحدث الأمني بالوزارة اللواء منصور التركي، واللواء بسام العطية أحد قيادات الوزارة، ومدير عام المرور العميد محمد البسامي، وقائد القوات الخاصة لأمن الطرق اللواء زايد الطويان، ومدير العلاقات والإعلام بالأمن العام العقيد سامي الشويرخ، الذين تحدثوا عن الإجراءات التي تعكف عليها الوزارة ممثلةً في عددٍ من قطاعاتها، ذات العلاقة بتطوير وتحديث أنظمة وخطط المرور، بما يتماشى مع مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030.

وعدّ اللواء العطية القضية المرورية مشكلة عالمية، تتفاوت دول العالم في التعامل معها، مصنفاً المملكة من الدول التي تولي القضية المرورية أولوية، نظراً لما يمثله المواطن من أهمية، مبيناً أن القضية المرورية علاقة ثلاثية الأبعاد ومعادلة بين الطريق والمركبة والإنسان، وهو الأمر الذي يؤدي إهماله أو عدم أخذه بجدية إلى استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية، ثم المزيد من المشاكل الاجتماعية والنفسية.

ولفت النظر إلى أن معظلة هذه القضية أو المشكلة اتصافها بالتراكمية التي لا تنتهي بمرور الوقت، ولا تتقادم، ولا تحل من نفسها، بل تنتقل إلى مزيد من التعقيد، وتجعل من استخدام الطريق خطراً يومياً، وهذا بالتحديد هو الواقع المعاش يومياً للأسف.

فريق من "التنمية الاجتماعية" يقف على حالة "أسرة محافظة لينة".. ويجري التنسيق لتأمين مسكن لهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1640300

متابعة - الرياض الإلكتروني
أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل، أن فريقا تابعا لفرع الوزارة بمنطقة الحدود الشمالية وقف ميدانيا على إحدى حالات الأسر في محافظة لينة بالمنطقة، تعاني من سوء حالتها الصحية نتيجة مرض وراثي، وكذلك تدنٍ في مستواها الاجتماعي، وتم على إثر ذلك دراسة الحالة تمهيدًا لتقديم الدعم والخدمات اللازمة من الوزارة لهم.
وقال المتحدث الرسمي للوزارة: "إنه تبين من خلال بحث الحالة بأن الأسرة مشمولة بالضمان الاجتماعي، كما أن الأبناء مستفيدون من إعانة التأهيل الشامل"، موضحا بأنه جاري تأمين مسكن ملائم للأسرة بالتعاون مع جمعية بنيان، ويجري التنسيق أيضاً مع الجهات المختصة لتقديم الخدمات العلاجية والرعاية للأبناء.

«نزاهة" والنيابة العامة تطوقان المتورطين في تصريف أمطار جدة

أمطار الساعتين تتلف الشوارع والمركبات في السامر والتوفيق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/549625

عبدالعزيز الغامدي - جدة تصوير: وليد الصبحي
وجه رئيس هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) خالد المحيسن بتشكيل فرق ميدانية مختصة لبحث أسباب القصور الذي كشفت عنه أمطار جدة وألحقت أضرارا ببعض الممتلكات العامة والخاصة.
وجاء ذلك بعد أن وجه النائب العام رئيس النيابة العامة بمنطقة مكة المكرمة ورئيس دائرة محافظة جدة باستكمال الجاهزية لمباشرة كافة الاختصاصات،
وشدد النائب العام على التحقيق مع (كائن من كان).

إلى ذلك تضررت عدد من أحياء جدة من هطول أمطار الساعتين وقال مواطنون: إن المياه كونت بركا ومستنقعات مائية في وسط الحي وشوارعه وحول المنازل، وبدأت صهاريج المياه في شفط البرك المائية من الأحياء والشوارع، وقامت «المدينة» بجولة ميدانية على أحياء جدة ومنها «السامر - الأجواد - التوفيق» ورصد المياه المتجمعة وتفاعل أمانة جدة في شفط هذه المياه ورصد ردود المواطنين على ما حدث في أحيائهم.

وطالب سكان الأحياء جدة السرعة في شفط البرك والمستنقعات التي خلفتها الأمطار، مشيرين أن الأحياء أصبح حالها لا يطاق بعد أي هطول أمطار. وكانت «المدينة» قد تواصلت مع عدد من المواطنين من سكان الأحياء المتضررة، وقال ريان الزهراني عندما نسمع عن هطول أمطار نصاب بالرعب ومشكلتنا الدائمة هي أننا نحتجز في منازلنا بسبب المياه التي تتكون حول المنزل وبكميات كبيرة ولا نستطيع الخروج حتى يتم شفط هذه المياه المتجمعة في اليوم التالي، وأنا وجيراننا نعاني من هطول أمطار مدتها ليست طوبة فهي ساعتين فقط يحدث لنا هكذا.

3 سيارات

وأشار سعيد البارقي: أن أحد الجيران تعرضت ثلاث سيارات في منزله للتلف لغرقها في مياه الأمطار التي حولت الشوارع إلى بحيرات، وقال: إن سكان الحي كثيرا ما تعرضوا للاحتجاز داخل بيوتهم، بعد تعرض الحي لأي مطر، وأضاف أن الحي تضرر من المشروعات المنفذة في المناطق المجاورة التي ساهمت في تجمعات هذه المياه، فمنها ما سبب تجمع للمياه داخل الحي وأصبحت بحيرة كبيرة، وأكمل قائلا: تعطلت الحركة المرورية في الحي من جميع المداخل والمخارج لأنه هناك طرق بعد الأمطار لا يمكن أن تستخدمها تحسبا لأي ضرر للسيارات، فيصبح هنالك طريق واحد أو اثنان نتزاحم عليه كل صباح. وقال جمال المالكي: هطول الأمطار في أحياء شرق جدة مصيبة على سكانه فمن بعد العذاب الذي نعاني من تجمعات المياه في الأحياء واحتجازنا داخل بيوتنا خلال الأيام بعد هطول الأمطار تصبح هذه البرك والمستنقعات مكانا مناسبا للحشرات فتكثر الأوبئة في الحي وتصيب الصغار قبل الكبار، وكما أن النفايات في كل مكان ممتلئة بالمياه، فأصبح مصدر رائحة كريهة وسنعيش في هذه الحال لمدة لا تقل عن شهر.

• نزاهة": 2130 بلاغاً ضد 17 جهة تتصدرها البلديات والصحة والتعليم

67 منها عن تعثر مشروعات حكومية بنسبة54٪ من أوجه القصور

المصدر: جريدة المدينة الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/549571

جابر المالكي

كشف تقرير لهيئة مكافحة الفساد «نزاهة» من خلال تصنيف البلاغات، التي وردت لها- عن أن عدد البلاغات التي وردت ضد الجهات الحكومية، وصلت إلى 2130 تتصدرها البلديات والصحة والتعليم، منها 67 بلاغًا عن تعثر مشروعات حكومية بنسبة 54%

وحازت وزراة الشؤون البلدية والقروية على أعلى جهة وردت ضدها البلاغات، التي وصلت إلى 658، يأتي بعدها وزارة الصحة بـ 249 بلاغًا.

وقالت الهيئة في تقرير لها اطلعت «المدنية» عليه: «إن وزارة التعليم تأتي في المرتب الثالثة؛ حيث وصل عدد البلاغات إلى 288، ثم وزارة النقل 69 بلاغاً، ووزارة المياه والكهرباء بـ 142».

وأوضح التقرير أن عدد البلاغات ضد وزارة العمل 61، أما وزارة الشؤون الإسلامية فكان 50، ووزارة المالية 53 والعدل 56 بلاغًا.
ومن ضمن الجهات التي لم ترد ضدها بلاغات إطلاقاً وزارة الخدمة المدنية؛ حيث لم تسجل أي بلاغ ضدها وفق تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.. أما وزارة التجارة والاستثمار فسجل عدد البلاغات 39، والشؤون الاجتماعية 39 بلاغاً، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 40 بلاغاً، ووزارة الزراعة 39، أما الجهات الأخرى التي لم تسمها الهيئة فوصل عدد البلاغات إلى 104 بلاغات.
وقالت الهيئة: «إنها عملت على تقصي أوجه القصور والمخالفات في المشروعات، وكشفت أن عدد البلاغات، التي وردت في تعثر تنفيذ المشروعات بلغ 67 بلاغاً بنسبة 54%، وتأخر تنفيذ المشروع 27 بنسبة 22%، وسوء تنفيذ المشروع 26 بنسبة 11%، وتهالك المشروع 4 بلاغات بنسبة 4%، أي بمجموع بلاغات 124 ضد مشروعات متعثرة ومتأخرة وسوء تنفيذ، ومشروعات متهالكة».

الدبلوماسية السعودية تنتصر لـ "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1592105

فهيم الحامد (جدة) @FAlhamid

جسد نجاح الدبلوماسية السعودية في الأمم المتحدة أمس الأول ـ في إقناع عدد من الدول بالتصويت لصالح القرار الذي قدمته بعنوان «أثر الإرهاب على حقوق الإنسان»؛ إذ تم تمريره بأغلبية كبيرة ـ قوة ومكانة السعودية في المحفل العالمي، فضلا عن كونها رسالة للعالم بأن الرياض ليست فقط حريصة على كبح جماح الإرهاب ولجمه واجتثاثه من جذوره فحسب، بل إعطاء الدول الحق في حماية حقوق الإنسان على أراضيها ضد الإرهاب والجماعات المتطرفة، وضرورة وقف التمويل والدعم السياسي والعسكري لهذه الفئة الإرهابية. ويعكس التوجه السعودي الطرح الذي تبناه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أن المملكة سوف تدمر أصحاب الأفكار المتطرفة وتسعى للعودة إلى «الإسلام الوسطي المعتدل». هذه الرسالة المباشرة التي أرسلها الأمير الشاب محمد بن سلمان حققت أهدافا إستراتيجية لدعم خطوات مهمة وملموسة اتخذتها السعودية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتعاون مع المنظمات الدولية والعربية والخليجية، لتكثيف الجهود لمحاصرته، فضلا عن تبادل المعلومات مع الدول الشقيقة والصديقة في مكافحة الإرهاب وشجبها له بكل أشكاله وصوره كافة، وأياً كان مصدره وأهدافه من خلال تعاونها وانضمامها ومساهمتها بفاعلية في الجهود الدولية والثنائية المبذولة ضد الإرهاب وتمويله،خصوصا أن القرار الأممي يقضي برفض الدول توفير ملاذ للإرهابيين أو السماح باستخدام أراضيها أو وسائل التواصل الاجتماعي لديها من قبل الإرهابيين للترويج لأجنداتهم السياسية وأفكارهم الخاطئة، وهذا يجسد حتما حرص الرياض على عدم السماح بتوفير الملاذات للمتطرفين والترويج للأفكار المتطرفة، سعودية الحزم والعزم ماضية بخطوات جادة بجهودها المتميزة في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف من خلال إقرار عدد من التنظيمات والقوانين ضد الإرهاب.. والرياض تولي مكافحة تمويل الإرهاب أولوية قصوى، وبذلت في هذا الصدد جهودا كبيرة على المستويات كافة؛ التشريعي والقضائي والتنفيذي، إذ أصدرت الكثير من الأنظمة والتعليمات، واتخذت إجراءات عدة وتدابير عاجلة ومستمرة لتجريم الإرهاب وتمويله. وعد القائم بأعمال وفد المملكة في الأمم المتحدة بالإنابة الدكتور خالد منزلاوي اعتماد الأمم المتحدة للقرار انتصارا للدبلوماسية السعودية في الحصول على تأييد المجتمع الدولي لسياسة ورؤية المملكة في مكافحة الإرهاب وآثاره، مؤكدا أن القرار نص على عدم ربط الإرهاب بأي دين، ونبذه بكل أشكاله، الذي تمتد آثاره السلبية على التمتع بحقوق الإنسان. المملكة كانت ولا تزال تقف بكل حزم لمواجهة التطرف أو الإرهاب أياً كان مصدرهما، وتحاربهما دون تردد ووفقاً لتشريعاتها الداخلية، وتدعم كافة الجهود الدولية الرامية لمكافحتهما.

السعودية ماضية في اجتثاث الإرهاب من جذوره.. عقارب الساعة لا تعود للوراء.

الرفع بنتائج أحكام نظام المرور وبوابات إلكترونية على الطرق السريعة

"الداخلية": لا قيود على قيادة المرأة بين المدن والسفر عبر الحدود

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1592079

منصور الشهري (الرياض) @mansooralshehri

رفعت وزارة الداخلية للمقام السامي ما انتهت إليه اللجنة الثلاثية المكونة من وزارات الداخلية، المالية، والعمل والتنمية الاجتماعية، من دراسة الترتيبات الخاصة لتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية وإصدار رخص القيادة للسيدات.

وقال المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي، ردا على سؤال لـ«عكاظ» خلال المؤتمر الصحفي المشترك أمس (الأربعاء) بشأن «إجراءات تطوير المرور ورفع مستوى السلامة على الطرق»، إن نتائج ما توصلت إليه اللجنة رفعت للمقام السامي وفق المهلة التي حددها خلال 30 يوما، وسيصدر في ذلك ما يراه المقام الكريم بما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة، مبينا أن النظام يسمح للمرأة بالتنقل بمركبتها بين المدن، واستخدامها للسفر خارج حدود السعودية في حال اكتمال الإجراءات المتعلقة بسفرها.

وأوضح التركي أنه يجري العمل حاليا على تغيير بعض السرعات داخل المدن وخارجها؛ إذ يجري التنسيق بين الإدارة العامة للمرور وأمن الطرق ووزارة النقل لتطبيق هذا التغيير وفق معايير علمية.

فيما كشف قائد القوة الخاصة لأمن الطرق اللواء زايد الطويان، أن العمل يجري على دراسة وضع بوابات إلكترونية على الطرق السريعة لقياس الزمن والمسافة لتحديد المخالفات، مبينا أنه ستتم إضافة مخالفة التجاوز غير النظامي ومخالفة عكس السير ومخالفات أخرى لنظام مخالفات الرصد الآلي، كما سيتم تعميم رصد عمليات التحايل وطمس بيانات لوحات المركبات على الطرق السريعة عبر كاميرات «CCTV» ومخالفة من يقوم بذلك وتطبيق النظام بحقه.

وأكد مدير الإدارة العامة للمرور العميد البسامي، أن الهدف من مدارس تعليم القيادة هو تأمين السلامة المرورية، ويحق للمرور أن يتأكد من سلامة وأهلية صاحب الرخصة للقيادة، مبينا أنه سيتم عقد شراكة مع وزارة التعليم لتثقيف الطلاب والطالبات بأنظمة السلامة المرورية.

وذكر البسامي أن إجمالي الحوادث المرورية بالطرق لعام 1438 بلغ 460.488 حادثة، بمعدل حادثة كل دقيقة، نتج منها 33.199 إصابة، بمعدل أربع إصابات كل ساعة، وتوفي جراء ذلك 7.489 شخص، بمعدل 20 حالة وفاة يوميا، إذ تتراوح أعمار أكثر نسبة وفيات على الطرق من 18 إلى 30 سنة، ونسبة الوفيات داخل المدن 32%، وخارجها 68%، فيما بلغ عدد الوفيات من الذكور 88%، والنساء 12%.

العميد البسامي لـ«عكاظ»: توقيف المخالِفات في دور الرعاية

أوضح مدير الإدارة العامة للمرور العميد محمد البسامي، في رده على سؤال «عكاظ» حول مواقع توقيف السيدات عند ارتكابهن حادثة مرورية نتج منه وفاة أو إصابات، أن «لدينا تنسيقا مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للاستفادة من دور رعاية الفتيات في حالة وجود مخالفة أو حادثة تتطلب توقيف المرأة».

وحول استفادة بعض السيدات من رخص قيادة حصلن عليها من خارج السعودية، قال البسامي «يمكن استخدام تلك الرخص وفق ما هو متعارف عليه دوليا في حال وجود اتفاقية دولية تنص على الاعتراف بهذه الرخص»، مشيرا إلى أنه

وفق المادة 23 في نظام المرور السعودي يحق لمرور المملكة التأكد من وجود مسوغات بأن تلك الرخصة غير مزورة وصادرة من جهات رسمية.

كاميرات لقياس أداء الميدانيين.. وتغليظ عقوبات المخالفات

أعلن مدير الإدارة العامة للمرور العميد محمد البسامي أن إدارته ستركب كاميرات لرجال المرور الميدانيين لقياس الأداء والعمل على تطوير أدائهم وأداء أمن الطرق في تنفيذ نظام المرور ولوائحه، والبدء في تدوير الكوادر البشرية لتحقيق جودة الأعمال، مبينا أنهم اقترحوا صياغة بعض مواد نظام المرور بما يتوافق مع المستجدات الحالية واقتراح تغليظ المخالفات المرورية التي تؤثر على السلامة المرورية وستتم إعادة صياغة النقاط المرورية، كما يتم العمل حاليا على تطوير خدمة الاعتراض الإلكتروني للمخالفات.

وأشار قائد القوة الخاصة لأمن الطرق اللواء زايد الطويان إلى أنه يتم التنسيق مع شركات الاتصالات لرفع مستوى جودة شبكات الجوال في الطرق السريعة، لافتا إلى أنه يتم العمل لتوزيع انتشار خدمة تحديد موقع المتصل التي نفذت في سبع مناطق وسيتم العمل حاليا لتطبيقها في كافة المناطق، ليسهل الوصول للمبلغ بشكل سريع ومباشرة الحادثة.

إلغاء تاريخ انتهاء رخصة المركبات.. وزيادة مدة سداد المخالفات

أعلن مدير الإدارة العامة للمرور العميد محمد البسامي، أنه سيتم إعادة النظر في المخالفات المرورية وإضافة أنظمة جديدة لرصد المخالفات المرورية مما يوفر لقادة المركبات السلامة المرورية الملائمة.

مؤكدا أنه سيتم إلغاء تاريخ انتهاء رخصة سير المركبة (الاستمارة) وهناك تنسيق مع وزارة المالية.

وقال إنه يتم حاليا التباحث لزيادة المدة الزمنية بين الحد الأدنى والأعلى للمخالفات الصادرة من الرصد الآلي (ساهر).

وسيتم قريبا تطبيق نظام CCTV لرصد مخالفات حزام الأمان إلكترونيا ومخالفة استخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة، وتركيب رادارات متحركة في جميع الدوريات لرصد السيارات المخالفة ومتجاوز السرعة.

34ألف بلاغ لقضايا فساد والشورى يتدخل لحماية المبلغين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=321716&CategoryID=5

الرياض: عبدالله بن فلاح 23-11-2017 AM 1:49

يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن مقترح مشروع نظام حماية المبلغين عن الفساد المالي والإداري، والمقدم من عضو المجلس الدكتور معدي آل مذهب حسب المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

وبحسب مصادر خاصة لـ«الوطن»، فان مقدم المقترح كشف خلاله دواعي تقديمه المقترح، ولفت خلالها إلى أن عدد البلاغات التي وردت إلى هيئة مكافحة الفساد منذ تأسيسها وصل ما يقارب 34.000 بلاغ، إضافة إلى إشارة رئيس الهيئة في مؤتمر نزاهة الدولي الثاني إلى وقوع حالات ضرر طالت مبلغين عن قضايا فساد.

وبيّن أن أنظمة معظم الدول المتقدمة تتضمن قوانين وسياسات لحماية نزاهة المبلغين، ومن ذلك أميركا، وكندا، وبريطانيا، وكذلك بعض الدول الآسيوية كالهند واليابان وسنغافورة، وبعض الدول العربية كتونس والأردن.

وأوضح أن هذا المقترح يأتي لتعزيز نزاهة وحماية المبلغين من الإقصاء والجمود الوظيفي والتعسف الإداري والانتقام في محيط عملهم، من منظماتهم أو رؤسائهم أو زملائهم.

وأكد مقدم المقترح أنه سيسد ثغرة لا تتوافر في الأنظمة الحالية من ناحية حماية نزاهة المبلغين، وتعزيز نزاهتهم، وزيادة مستوى تحمل المسؤولية والثقة بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد وبين الموظفين والمواطنين.

ضبط البلاغات وحماية المبلغين

إرساء القواعد النظامية لطرق البلاغات المقدمة إلى الهيئة عن الفساد

تشجيع المبلغين على المبادرة والتفاعل مع نزاهة

إيضاح مسار البلاغات وآلية التبليغ ودور الجهات المعنية

في دعوى "حضانة" لدى محكمة الأحوال الشخصية بجدة
رغم غياب "المدعية" و"المدَّعى عليه" لم تُشطب الدعوى.. تعرَّف على السبب

المصدر: جريدة سبق الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/wPHKp4

فلاح الجوفان - جدة

في حادثة نادرة وغريبة اعتبر أحد قضاة محكمة الأحوال الشخصية بجدة هطول الأمطار عذرًا ومسوغًا في عدم شطب دعوى حضانة، تقدمت بها إحدى المواطنات، رغم عدم حضور المدعية والمدَّعى عليه لمجلس القضاء في الوقت المحدد للنظر في القضية دون تقديم عذر لغيابهما عن الجلسة .

وأكد ناظر القضية أنه سيحدد موعدًا جديدًا للنظر في القضية حال مراجعة المدعية؛ وذلك تقديرًا لظروف طرفَيْ القضية .

وقال ناظر القضية: "في يوم الثلاثاء الموافق ٣/ ٣/ ١٤٣٩ افتتحت الجلسة الساعة الـ 8:30 صباحًا، وقد مضى الوقت المحدد بالمادة التاسعة والخمسين من نظام المرافعات الشرعية، وتمت مناداة الطرفين وفقًا للمادة الثالثة والستين من النظام ذاته، ولم تحضر المدعية ولا المدَّعى عليه، ولا من ينوب عنهما، ولم يقدما عذرًا تقبله المحكمة ".

وأضاف: "ونظرًا لحالة الإنذار المبكر من قِبل الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة عن توقع أمطار غزيرة على محافظة جدة، ومراعاة لظروف الطرفين؛ إذ إنه تعذر غالبًا حضورهما لخطورة خروجهما من المنزل؛ لذا وتقديرًا منا لهذا الظرف الطارئ فإنه يتعذر شطب القضية لما ذُكر من أسباب ".

وتابع: "سيتم تحديد موعد الجلسة القادمة حال مراجعة المدعية. وحتى لا يخفى جرى إثبات ذلك."

متحدث المدنية ينفي عن "جدارة" تهمة البطالة: نظام وُضع للمفاضلة وترشيح للأفضل

"المنيف" أكد أنه ليس للوزارة علاقة لا بعدد ولا جنس ولا نوعية الوظائف

المصدر: جريدة سبق الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/N3TnVc

عبدالحكيم شار - الرياض 0 159,464
نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة الخدمة المدنية "حمد المنيف"، الاتهام بأن يكون نظام "جدارة" قد تسبب في زيادة البطالة لدى السعوديين.
وأكد خلاف ذلك في مداخلته الليلة مع برنامج "معالي المواطن" على mbc: "بالعكس برنامج جدارة عبارة عن نظام وُضع للمفاضلة، يتم التسجيل فيه من أجل المفاضلات على الوظائف، وتتم مفاضلة المتقدمين والمتقدمات للأعلى نقاطًا، حسب المفاضلة 80 ٪ للمعدل، و20 ٪ للأقدمية".
وأشار "المنيف" إلى أن وزارة الخدمة المدنية ليست لها علاقة لا بعدد ولا جنس ولا نوعية، ودورها فقط في شغل الوظائف التي ترد لها من الجهات الحكوميةً، مستدركًا: لكن لدينا قاعدة في الخدمة المدنية بعدم التعاقد أو التجديد لغير السعوديين في حال توفر مواطنين لديهم المؤهل المناسب".
وعما إذا كانت هناك فجوة في أعداد الوظائف الرجالية والنسائية؛ أوضح "المنيف" أن هذا "يرجع لاحتياجات الجهات الحكومية، وظائف الخدمة المدنية يتم استحداثها دون تحديد جنس من يشغلها، وبالتالي يكون خيار من يشغلها متاحًا للجنسين بحسب احتياج الجهة".
ولفت إلى أنه تم هذه السنة الإعلان عن " 929" وظيفة في تخصص طب الأسنان، وهي الأعلي مقارنة بالسنوات الماضية، مُرْجِعًا هذه الوفرة في أعداد الوظائف إلى جدية وزارتي الصحة والعمل في عدم التعاقد مع غير السعوديين.
وكان البرنامج قد ناقش معاناة خريجي أطباء الأسنان من البطالة والمصير المجهول التي تمتد لسنوات، وذلك بالرغم من وجود تعميم من وزارة الصحة أصدر منذ 3 سنوات بعدم تجديد عقود الأطباء الأجانب وإحلال السعوديين مكانهم، ولكن التعميم بحسب البرنامج ظل ورقيًّا والمعاناة تتزايد مع وجود أكثر من 25 كلية طب أسنان في المملكة تخرج أكثر من 1500 طبيب وطبيبة سنويًّا.

السكن عبر القروض لا يلائم دخولنا

المصدر: جريدة المدية الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/549549

عبدالله فراج الشريف

حاجة الإنسان إلى السكن من ضرورات حياته؛ لذا فهو من حقوقه الإنسانية المهمة، التي عبرت عنها المواثيق الدولية، وقد كانت بعض دولنا الخليجية أول أمرها تُوفِّره لسكانها مجاناً، وبعضها يوفر للناس فيها قروضاً بلا فوائد ليستطيع المواطنون امتلاك سكن بأقل التكلفة، وفي بلادنا لم يتغير الحال حتى اليوم، فجل المواطنين لا يستطيعون امتلاك سكن عبر قروض بفوائد مرتفعة، بل إن دخولهم كانت تتأثر بقرض حكومي دون فائدة، وبعضهم يعجز عن سداده حتى تتبرع الحكومة بإعفائه من أدائه، والتخلي عن هذا اللون من القروض الحكومية، للانتقال إلى قروض بنكية بفوائد، قد لا يستطيع أكثر المواطنين احتمال فوائدها وشروطها وسيزيد عدد من يعيشون في شقق مستأجرة فقط، ولن يحل مشكلة الإسكان، ولعل وزارة للإسكان استُحدثت لم تستطع أن تقدم مشروعاً وطنيّاً يحل مشكلة الإسكان في الوطن حتى اليوم، ونحن في أمس الحاجة لمشروع يراعي دخول الأفراد وحصولهم على مساكن ملائمة في أقرب وقت، فليس من المعقول أن يمر بالوطن هذا الزمان الطويل، وكثير من سكانه ينتقل من بيت مستأجر إلى آخر حتى يتقاعد أو يموت. إننا في حاجة إلى هذا اللون من الإسكان الذي يراعي دخول المواطنين وتوفير السكن الملائم لما يستطيعون دفعه ليتملكوه، وإن لم يحدث هذا فلا أمل لكثيرين من أبناء هذا الوطن إن لم يرثوا عن الآباء أموالاً تدعمهم ليبنوا سكناً لهم، أن يجدوا سكناً يستطيعون دفع ثمنه، ولو مولت البنوك مشروعاً لسكن شعبي اقتصادي، وضمنت لها الدولة أموالها بعد أن حددت لها ربحها لحل ذلك جزءاً من المشكلة، أما حل المشكلة كليّاً فنتركه للمتخصصين يقترحونه واضعين في الاعتبار دخول المواطنين وحاجتهم الماسة إلى السكن.

رؤية المملكة 2030 ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1640436

طلعت زكي حافظ

إن المتمعن في رؤية المملكة 2030، وبالتحديد في مضامين الكلمة الافتتاحية لسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - يحفظه الله-، والتي وردت بالرؤية، يُدرك تماماً بأنه لا يُمكن لأهداف الرؤية الطموحة أن تتحقق في ظل وجود بيئة عمل حكومية محبطة ومثبطة للهمم والعزائم، لا تحفز على الإنتاجية ولا تتمتع بالشفافية والمحاسبة والمساءلة الفورية.

بالكلمة الافتتاحية لسموه بالرؤية، أكد على أهمية التخفيف من إجراءات البيروقراطية الحكومية الطويلة، وتوسيع دائرة الخدمات الإلكترونية، واعتماد الشفافية والمحاسبة، من خلال إنشاء مركز يقيس أداء الجهات الحكومية ويساعد على مساءلتها عن أي تقصير.

إن إصرار سموه على اعتماد مبدأ المصارحة والوضوح عند الإخفاق والنجاح، بما في ذلك تقبل الآراء والاستماع للأفكار، سيكون له مردوده الإيجابي على إيجاد بيئة عمل حكومية خالية من الفساد والمفسدين، لا سيما حين ربط هذا التوجه بالخطوة الجريئة غير المسبوقة، التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لمكافحة الفساد بالمملكة، والتي بمقتضاها تم تشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد، أُوكل إليها مهمة الكشف عن قضايا الفساد، ومحاسبة ومعاقبة كائناً من كان ممّن تثبت عليه جريمة الفساد.

إن نجاح المملكة في خلق بيئة عمل عامة أو ما يُعرف بـ Ecosystem، نظيفة من الفساد والفاسدين والتعاملات المشبوهة، سواء كانت إدارية أم مالية أم غيرها، سيساعد المملكة على تحقيق أهداف الرؤية، وبالذات في ظل سعيها الجاد لإيجاد بيئة شفافة في تعاملاتها الحكومية وواضحة في الممارسات التعاقدية، تحاسب المقصرين وتكافئ المبدعين والمنتجين والمتميزين.

يُعول على الرؤية أن تقضي على التصرفات والسلوكيات الحكومية الخاطئة التي كانت تمارس بالأجهزة الحكومية، وبالذات خلال الحقب الزمنية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية وصاحبها إنفاق حكومي ضخم للغاية وشبه غياب نظام محاسبي ورقابي فعال، يحاسب المقصرين ويكافئ المتميزين.

إن تصحيح مسار العمل الحكومي وتنظيفه من الشوائب والمنغصات المرتبطة بالفساد الإداري والمالي، سيعمل على إيجاد بيئة عمل حكومي محفزة ومشجعة على الإنتاج والإبداع والابتكار، لا سيما وأن الموظف الجاد والمثابر والحريص سيجد بيئة عمل مؤاتية للإنتاج والإبداع بعيداً عن منغصات المفسدين والمستفيدين والمتمصلحين، وبالذات في ظل رؤية جادة تسعى (ضمن برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي)، الوصول إلى إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية، وإلغاء الأدوار المتكررة، بحيث يتم إنجاز العمل الحكومي في بيئة مؤاتية ومنسجمة تماماً مع أهداف الرؤية، تحدّ من الازدواجية وتضارب المصالح واستغلال النفوذ والسلطة، ما سيمكن الجادين بالأجهزة الحكومية، من القيام بأعمالهم بشكل يسمح لهم بالتنفيذ ويُمكن من المساءلة والمحاسبة العادلة.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25272169
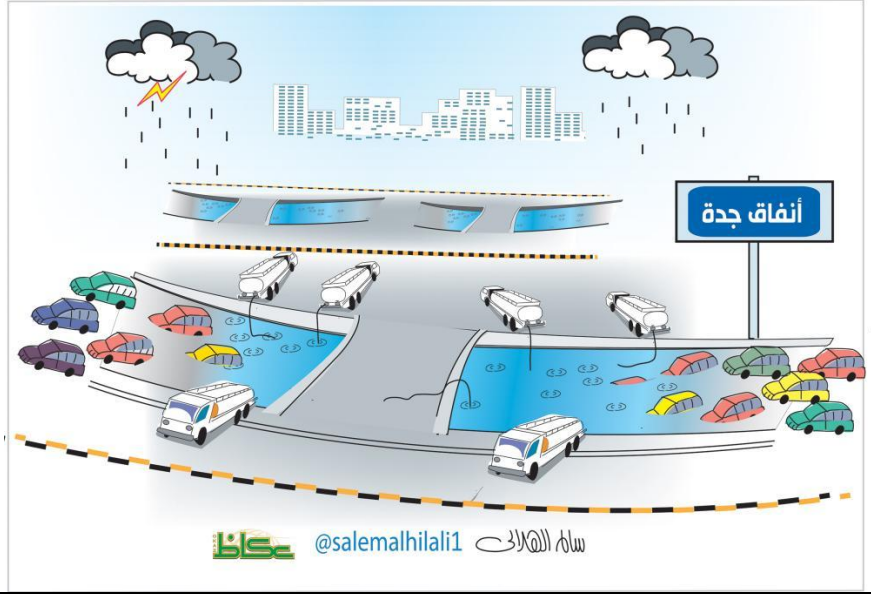	المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 ربيع أول 1439هـ - 23 نوفمبر 2017م http://www.okaz.com.sa/article/1592163